كليـة الآداب

قسم الاجتـماع

العولمة الاقتصادية والدور الاجتماعى للدولة

أثر عولمة الاقتصاد المصرى على التشريعات والسياسات الاجتماعية للدولة فى الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠٧

رسالة للحصول على درجة الماجستير فى الآداب

مقدمة من الطالب

فرغل هارون محمد أحمد

تحـت إشـراف

الأستاذ الدكتور

ســـمير نعيم أحمد

أستاذ علم الاجتماع

الدكتورة

حنان محمد حسن سالم

أستاذ مساعد علم الاجتماع

١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

كليــة الآداب

قسم الاجتماع

اعتماد الرسالة من لجنة الحكم والمناقشة

اسم الطالب: فرغل هارون محمد أحمد

عنوان الرسالة: العولمة الاقتصادية والدور الاجتماعى للدولة – أثر عولمة الاقتصاد المصرى على التشريعات والسياسات الاجتماعية للدولة فى الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠٧

اسم الدرجة: ماجستير

تاريخ التسجيل ١٠/ ٣ / ٢٠٠٨

تاريخ المناقشة ٢٩/ ٧ / ٢٠١٠

تكونت لجنة الحكم والمناقشة من:

م	الاسم	الوظيفة	الصفة	التوقيع
١	أ. د. سمير نعيم أحمد	أستاذ متفرغ بالقسم	رئيساً ومشرفاً	
٢	أ.د. سعيد أمين ناصف	أستاذ ورئيس القسم	عضواً مناقشاً	
٣	أ.د. السيد عبد العاطى السيد	أستاذ بآداب الاسكندرية	عضواً مناقشاً	
٤	د. حنان محمد حسن سالم	أستاذ مساعد بالقسم	مشرفاً مشاركاً	

الدراسات العليا

كلية الآداب

قسم الاجتماع

رسالة ماجستير

اسم الطالب: فرغل هارون محمد أحمد

عنوان الرسالة: العولمة الاقتصادية والدور الاجتماعى للدولة – أثر عولمة الاقتصاد المصرى على التشريعات والسياسات الاجتماعية للدولة فى الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠٧

اسم الدرجة: ماجستير

لجنة الإشراف

١– أ. د. **سمير نعيم أحمد** الوظيفة: أستاذ متفرغ بالقسم

٢– د. **حنان محمد حسن سالم** الوظيفة: أستاذ مساعد بالقسم

تاريخ البحث / / ٢٠

الدراسات العليا

ختم الإجازة

/ / ٢٠

أجيزت الدراسة بتاريخ

/ / ٢٠

موافقة مجلس الكلية

/ / ٢٠

موافقة مجلس الجامعة

/ / ٢٠

إهداء

إلى محمود

ومودّه

ورحمه

وأمهم

هذا ما تحملتم من أجله

فرغلى

شكر وتقدير

يا رب لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك، حمداً دائماً طيباً مباركاً ملء السماوات والأرض وما شئت من شيء بعد. سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

أما بعد

يشرفنى أن أتقدم بخالص الشكر ووافر العرفان إلى من أيقظ بداخلى من جديد الرغبة فى البحث العلمى، وشجعنى على تحمل الصعاب لاستكمال المشوار البحثى، أستاذى **الدكتور سمير نعيم أحمد** أستاذ علم الاجتماع، على صبره وسعة صدره، وتوجيهاته التى أنارت لى طريق البحث والمعرفة، أدامه الله ذخراً للبحث العلمى وللباحثين فى علم الاجتماع فى مصر والعالم العربى.

وأتقدم بوافر الشكر إلى **الدكتورة حنان محمد سالم**، أستاذ مساعد علم الاجتماع، على رفيع أخلاقها وكرمها، وجميل تشجيعها، وحسن متابعتها.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور سعيد أمين ناصف** أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بآداب عين شمس، الذى كان بمثابة الأخ الأكبر، والناصح الأمين، ولتفضله بالموافقة على مناقشة البحث.

وكذلك **الأستاذ الدكتور السيد عبد العاطى السيد** أستاذ علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية، لتفضله بالموافقة على مناقشة البحث، وتجشمه عناء السفر والحضور من الإسكندرية للقاهرة، ولما قدمه من نصح وتوجيه.

كما أتقدم بوافر العرفان وجزيل الشكر إلى **الأستاذ أحمد السيد النجار** رئيس تحرير تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، على وافر كرمه وحفاوة معاملته، ودعمه المادى والمعنوى للباحث، فجزاه الله عنى خير الجزاء، لأن شكرى له لن يوفيه حقه.

كما يسعدنى أن أتقدم بالشكر الوافر **لأساتذتى الذين لم أرهم ولكنى تعلمت منهم الكثير**، وكان لكتاباتهم وآرائهم الدور الأكبر فى إنارة الطريق أمامى، وأخص منهم: أ.د. **إبراهيم العيسوى**، أ.د. **رمزى زكى**، أ.د. **محمد عبد الشفيع عيسى**، أ.د. **محمود عبد الفضيل**، فجزاهم الله عن كل من يستنير بفكرهم خير الجزاء.

وأخيراً أتقدم بالشكر لكل من شجعنى ولو بكلمة.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
فرغلى

محتويات الدراسة

المحتوى	الصفحة
مقدمة	١
فصل تمهيدى: الإطار النظرى والمنهجى للدراسة	٥
أولاً: التراث النظرى والبحثى عن موضوع الدراسة	٧
ثانياً: الإجراءات المنهجية للدراسة:	٣٣
أ- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	٣٣
ب- أهداف الدراسة	٣٤
ج- المفاهيم الأساسية للدراسة:	٣٤
١- العولمة الاقتصادية	٣٤
٢- الدور الاجتماعى للدولة	٤٧
٣- السياسات والتشريعات الاجتماعية	٥٦
د- أسلوب الدراسة	٦٩
هـ- مصادر البيانات	٧٠
و- المجال الزمنى للدراسة	٧١
ز- الموجهات النظرية للتحليل والتفسير	٧١
الفصل الأول: العولمة الاقتصادية والمجتمع المصرى	٧٧
مقدمة	٧٧
أولاً: الظروف الممهدة لعولمة الاقتصاد المصرى	٨٠
ثانياً: شروط ومتطلبات عولمة الاقتصاد المصرى	٨٧
ثالثاً: السياسات والتشريعات التى اتخذتها الدولة استجابة للعولمة الاقتصادية ..	١٠١
نتائج الفصل	١١٩

الفصل الثانى: النتائج الاقتصادية لعولمة الاقتصاد المصرى ١٢١
مقدمة ١٢١
مؤشرات أداء الدولة الاقتصادى:
١- معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ١٢٩
٢- عجز الموازنة العامة والدين الداخلى ١٣٣
٣- معدلات التضخم ١٣٥
٤- الموازين الخارجية والديون ١٣٧
٥- تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق الخارجية ١٣٩
٦- الاستثمار المحلى والأجنبى ومعدلات الادخار ١٤٣
٧- القطاع المالى والمصرفى ١٥٠
٨- الخصخصة ١٥٥
٩- تطور الرأسمالية الوطنية ١٦٢
١٠- حالة الفساد ١٦٦
نتائج الفصل ١٦٩

الفصل الثالث: الآثار الاجتماعية لعولمة الاقتصاد المصرى ١٧١
مقدمة ١٧١
أولاً: تطور السياسات والتشريعات الاجتماعية للدولة المصرية ١٧٧
ثانياً: النتائج الاجتماعية لسياسات الحكومة المصرية فى مواجهة العولمة ١٨٢
مؤشرات الأداء الاجتماعى للدولة المصرية:
١- الفقر واللامساواة والتهميش الاجتماعى ١٨٤
٢- منظومة الأجور والمرتبات ١٨٩
٣- البطالة وسوق العمل ١٩٧

٤- الصندوق الاجتماعى للتنمية ٢٠٦
٥- الإنفاق العام والدعم والتحويلات ٢١١
٦- الخدمات والمرافق العامة ٢١٧
٧- التعليم ٢٢٤
٨- الرعاية الصحية ٢٢٧
٩- التأمينات والضمان الاجتماعى ٢٣٠
١٠- الطبقة الوسطى وقيم المجتمع ٢٣٩
نتائج الفصل ٢٤٨

الفصل الرابع: الدور الاجتماعى للدولة فى ظل العولمة الاقتصادية ٢٥١
مقدمة ٢٥١
أولاً: تطور الدور الاجتماعى للدولة فى مصر ٢٥٤
ثانياً: تجارب ناجحة لدور الدولة الاجتماعى فى ظل العولمة الاقتصادية ٢٦٧
أ- تجربة الصين التنموية الشاملة ٢٦٨
ب- تجربة ماليزيا التنموية ٢٧٥
ج- التجربة التونسية فى السياسة الاجتماعية ٢٧٨
د- تجربة البرازيل الداعمة للفقراء ٢٨١
هـ- برنامج الحد من الفقر فى المكسيك ٢٨٣
ثالثاً: مستقبل الدور الاجتماعى للدولة فى ظل العولمة ٢٨٥
نتائج الفصل ٢٩١

الفصل الخامس: نحو سياسات وتشريعات داعمة للدور الاجتماعى للدولة فى ظل العولمة الاقتصادية ٢٩٣
مقدمة ٢٩٣

أولاً: فى المجال الاقتصادى **٢٩٦**
ثانياً: فى المجال الاجتماعى **٣٠٤**
أ) فى مجال التعليم **٣٠٧**
ب) فى مجال الصحة **٣٠٨**
ج) فى مجال العمالة **٣١٣**
د) فى مجال الحماية الاجتماعية **٣١٥**
هـ) فى مجال المجتمع المدنى **٣١٨**
ثالثاً: فى مجال السياسات والتشريعات الاجتماعية **٣٢٠**
نتائج الفصل **٣٢٨**

خاتمة واستخلاصات: **٣٣١**
المراجع **٣٣٧**
أولاً: مراجع باللغة العربية **٣٣٧**
ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية **٣٦٣**
الملخص الإنجليزى **٣٧١**

مقدمة

لم يحظ موضوع من موضوعات العلم الاجتماعى باهتمام مثلما حظى موضوع الدولة. فخلال السنين القليلة من تاريخها، أصبحت الدولة هى الشكل التقليدى للوجود الاجتماعى. ومنذ معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ التى أرست قواعد العلاقات بين الدول ذات السيادة، والقانون الدولى يعامل الدول باعتبارها الوكالات الرئيسية للسياسة العالمية.

وقد ارتبط دخول الإنسانية إلى القرن الحادى والعشرين بأزمة حادة للدولة كمؤسسة اجتماعية، فى ظل التصاعد المتسارع لوتيرة العولمة الاقتصادية، خاصة فى شقها المالى. حيث انبثق، على نطاق عالمى، لأول مرة فى التاريخ، بناء اجتماعى جديد للتراكم، يقوم على أساس فرض النظام الرأسمالى الغربى، الذى لا يخضع لأى قيود أو ضوابط من قبل الدولة، على جميع دول العالم. ويملك هذا البناء القوة والقدرة على إخضاع وإعادة هيكلة المؤسسات القومية الموجودة، حيث يمثل التكامل مع النظام الدولى عملية حيوية لهذا التحويل البنيوى.

وقد ترتب على ذلك اختلالات عميقة ومستمرة فى طريقة عمل الاقتصاد العالمى، قد تدمر العدالة الاجتماعية. وهى " نتيجة لاختلالات أساسية فيما بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ففى حين تتزايد عولمة الاقتصاد، تظل المؤسسات الاجتماعية والسياسية محلية أو وطنية أو إقليمية بالأساس. ولا يوجد من بين المؤسسات العالمية القائمة مؤسسة تمارس رقابة ديمقراطية كافية على الأسواق العالمية، أو تحاول إصلاح اللامساواة بين البلدان." [1]

وقد بدأت مصر الانخراط الفعلى والجاد فى العولمة الاقتصادية، بتوقيع الحكومة المصرية على اتفاق تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى بالتعاون مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عام ١٩٩١، ومنذ ذلك الوقت بدأ التغير فى دور الدولة الاقتصادى –

---

(1) World Commission on the Social Dimension of Globalization, **A Fair Globalization**, ILO Publications, Geneva, 2004. P.3

الاجتماعى، تحت وطأة ما تفرضه العولمة الاقتصادية ومؤسساتها من شروط والتزامات يجب أن تخضع لها الدولة.

ومن هنا تحاول هذه الدراسة التعرف على أثر العولمة الاقتصادية على الدور الاجتماعى للدولة، من خلال التعرف على أثر عولمة الاقتصاد المصرى على التشريعات والسياسات الاجتماعية للدولة فى الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠٧، ولتحقيق ذلك، قام الباحث بصياغة مجموعة من التساؤلات التى تحدد فى مجملها إجابة على التساؤل الرئيسى للدراسة، وتمثلت فيما يلى:

١- ما السياسات والتشريعات الاقتصادية – الاجتماعية التى اتخذتها الدولة استجابة لمتطلبات الاندماج فى العولمة الاقتصادية ؟

٢- ما الآثار الاقتصادية التى ترتبت على هذه السياسات والتشريعات فى المجتمع المصرى؟

٣- ما الآثار الاجتماعية التى ترتبت على هذه السياسات والتشريعات على مختلف فئات المجتمع ؟

٤- هل استطاعت هذه السياسات والتشريعات الحد من الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية على المجتمع المصرى ؟

٥- ما طبيعة التغيرات التى طرأت على الدور الاجتماعى للدولة فى مصر كما يتضح من سياساتها وتشريعاتها الاقتصادية – الاجتماعية ؟

٦- ما مستقبل الدور الاجتماعى للدولة فى ظل تسارع وتزايد وتيرة وضغوط العولمة الاقتصادية على المجتمع المصرى ؟

٧- كيف السبيل إلى سياسات وتشريعات داعمة للدور الاجتماعى للدولة فى ظل العولمة الاقتصادية ؟

ولكى نضع المشكلة فى سياقها التاريخى حتى نتمكن من تحليل وتفسير النتائج التى نتوصل إليها فقد عرض الباحث بإيجاز لكل من:

أ- الظروف التاريخية الممهدة لانخراط الدولة المصرية فى عمليات العولمة الاقتصادية.

ب- الشروط والسياسات التى فرضتها عولمة الاقتصاد على المجتمع المصرى.

وبناء على ذلك، تم تقسيم الدراسة إلى الفصول التالية:

فصل تمهيدى: لعرض **الإطار النظرى والمنهجى** للدراسة.

الفصل الأول: بعنوان **(العولمة الاقتصادية والمجتمع المصرى):** وتم فيه عرض نبذة عن الظروف الممهدة لدخول مصر للعولمة الاقتصادية، والشروط التى فرضتها عولمة الاقتصاد المصرى على الدولة، مع الإجابة عن التساؤل الأول للدراسة وهو: ما السياسات والتشريعات الاقتصادية – الاجتماعية التى اتخذتها الدولة استجابة لمتطلبات الاندماج فى العولمة الاقتصادية ؟.

الفصل الثانى: بعنوان **(النتائج الاقتصادية لعولمة الاقتصاد المصرى):** وتم فيه عرض النتائج الاقتصادية للعولمة فى المجتمع المصرى، من خلال الإجابة على التساؤل الثانى للدراسة وهو: ما الآثار الاقتصادية التى ترتبت على السياسات والتشريعات الاقتصادية – الاجتماعية التى اتخذتها الدولة استجابة لمتطلبات الاندماج فى العولمة الاقتصادية ؟.

الفصل الثالث: بعنوان **(الآثار الاجتماعية لعولمة الاقتصاد المصرى):** وتم فيه عرض النتائج الاجتماعية للعولمة فى المجتمع المصرى، من خلال الإجابة على التساؤل الثالث للدراسة وهو: ما الآثار الاجتماعية التى ترتبت على السياسات والتشريعات الاقتصادية – الاجتماعية التى اتخذتها الدولة استجابة لمتطلبات الاندماج فى العولمة الاقتصادية ؟. ومن مقارنة نتائج الفصلين الثانى والثالث، أمكن الإجابة عن التساؤل الرابع للدراسة وهو: هل استطاعت سياسات وتشريعات الدولة الحد من الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية على المجتمع؟

الفصل الرابع: بعنوان **(الدور الاجتماعى للدولة فى ظل العولمة الاقتصادية):** وتم فيه عرض تطورات الدور الاجتماعى للدولة فى ظل العولمة الاقتصادية، من خلال الإجابة على التساؤلين الخامس والسادس للدراسة وهما: ما طبيعة التغيرات التى طرأت على الدور الاجتماعى للدولة فى مصر كما يتضح من سياساتها وتشريعاتها الاقتصادية – الاجتماعية؟